

بوتفليقة ونهاية عهد لا ينتهي

لاد، وهي بالطبع غير مسبوقة، كما تتناقض مع التحرير الذي يطال البوليس لجهة الاعتراض على أجزاء واسعة من البلاد، وتجري تجمّعات عهودة من الشوارع. هُم، من يمنعون الناس، منذ وقمعوهم بعنف، يظاهرون بدورهم، ومن وبالطبع، لم تصادف تحركات البوليس تلك أيها ينتهيوا واحترام، وتسجل «طابعها المسؤول»،

يسارياً في دعاً الغرب،
لبيان أجهزة الاستخبارات (يعتبر الجنرال توفيق أخلص
المتعاطفين) مع الاستخبارات الأميركية والبريطانية،
وعلى شبكات بذل العمولات بمشاركة هيئات السلطة

ويساهم النمط شبه السري لاستغلال النظام في عدم شفافيته ويديم الغوض في ما يتعلق بخياراته وطبيعة حالياته. وقد تسبب تدهور المحيط الأمني المباشر لجزائر - من تدمير الدولة الليبية إلى استعمال فتيل اضطرابات في شريط ساحل الصحراء - في ضغوط غربية مهائلة عليها لخضوعها على التدخل العسكري المباشر في ليبيا. ولكن، وعلى الرغم من نفقات تسليح بلغت مستويات خيالية (13.1) مليار دولار للعام 2015 بمقدار 10% في المثلث عن 2014، يبقى الجيش الجزائري جيش دولة من العالم الثالث ليس بمقدوره لعب دور شرطي إقليمي تابع لحلف الناتو، كما يجدون في الدعوات إلى التدخل في ليبيا بينما، لذا توخي حكام البلد الحذر - والواقعية من مميزاتهم الحقيقة - ورفضوا الانزلاق في مغامرة غير ضمة ونفة الآثار، خاصة أن الوضع الأمني الداخلي (وما يميّزه من سخط عام منتشر وصعود للدم «التفكيري» «مناورات مختلفة») يدعوه إلى الحيطة والاحتراس.

ويسمح الإرهاب المستديم، ولكن المسيطر عليه (وهو رهاب لا تفسير لعدم اندثاره منذ أن تحول إلى «بقاء رهاب») بالإبقاء على منظومة تدابير أمنية ضخمة، لكنها في كثير من الأحيان عديمة الفاعلية، كما هو الحال في المنطقة القبائلية بخاصة، حيث يسعى الإرهابيون «الإسلاميون» وقطع الطرق إلى الحفاظ على المناخ العام كدرأ متعيناً ويغذى إعدام متسلق الجبال الفرنسي هيرفي غورديل (بقطع رأسه على طريقة داعش)، من طرف مجموعة لم تكن معروفة حتى تلك الساعة، يغذى النقاش/الارتياب الذي بدأ في عز التسعينيات عن الإرهاب ومكوناته وطبيعة أهدافه. فهنا لا أحد ينسى أن لجزائر كانت الميدان الرئيس لإعداد تكتنفات العرب لسيكولوجية وحرب العصابات المضادة من طرف ضباط

الجيش الاستعماري الفرنسي.
لأنّة لجزائريين - وهم لا يزالون تحت وقع صدمة ما
بلغه عنف عقد التسعينيات وببداية عقد الألفين من ذري
هيّة (200 ألف قتيل و15 ألف مفقود) - لأنّة لهم مطلقاً
في الخطابات السياسية أيّاً كانت طبيعتها. ولكنَّ كثيراً
منهم يؤمنون بأنَّ الإطاحة بالنظام قد تؤدي، كما الحال
في أماكن أخرى، إلى اندثار الدولة الجزائريّة، وهي دولة
في منتهى العشاشة. والثلاثة السوري والليبي حاضران
كما الأذهان، ما يحـمـا تكلفة التغيـرـ تـدـوـيـ شـبـطةـ

لهم، كل ذلك لا يمنع أن هناك تحريراً لقيم وأهداف
ورة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954،
فالإيديولوجيا الانقلابية تمجد «الامة» لتتمكن من احتقار
«الشعب» وهذا وصل اليوم إلى منتهاه التاريخي.

A painting of a man sitting in a chair, wearing a blue robe and a yellow turban. He has a shaved head and is looking down at his hands. The background is yellow, and the chair has red and yellow vertical stripes.

وقات - سوريا

الإقليمية الأولى يقارنها الحكماء، فمن يتمتعون بآراءها في مفترق مخالفة شبكات الاستيراد (الحربوب، الأدوية، المواد الغذائية، السيارات...)، إدارة ثروات أمراء النظام من القادة الأمنيين والسياسيين، ويلعبون دوراً واجهة لهم لإنجاز مشترياتهم العقارية أو للتعامل مع البنوك الخاصة في الجuntas الضريبية في العالم، كما يسخرون على إعادة توزيع العمولات على الشركاء الأجانب الغامضين ويزيّنون أثراً لهم في العلاقات غير الرسمية مع القادة الأجانب. أما علاقات الجزائر الدبلوماسية فهي الشفافة، حيث إنها تقتصر على التأكيد على التزامها بـ

يوم 15 تشرين الأول / أكتوبر الجاري، وعشية الاحتفالات بالذكرى الستين لانطلاق حرب التحرير الوطنية (في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر 1954)، تظاهر آلاف عدّة من أفراد شرطة مكافحة الشغب في شوارع الجزائر العاصمة متوجهين إلى القصر الجمهوري للمطالبة بإقالة رئيسهم، الجنرال عبد الغني هامل، الذي يتهمنه بقلة الكفاءة وبالفساد. كما تقدّموا بحوالى 20 مطلبًا تتضمّن مضايقة رواتبهم الأساسية، وخفض عدد سنوات خدمتهم، وشمولهم ببرامج الإسكان الدعّومية، وإعادة آلاف من زملائهم المصروفين من العمل. وبالسمّاح لهم بإنشاء نقابة! وهم طلبوا مقابلة رئيس الوزراء لعلمهم أن رئيس البلاد «خارج الحلة»...

هل تمثل خلافة عبد العزيز بوتفليقة مناسبةً لتجديده الطبقة السياسية والممارسات السياسية السائدة، وكلاهما مطبوع بالعنف والفساد؟ التحضير لهذه الخلافة هو اليوم محل صراعات دفينة، فعلى الرغم من أن مرض الرئيس يلائم هوى أهم الفاعلين السياسيين، فهو ينذر بضرورة القيام بخيارات حرجية لضمان أن يشغل مكانه «خيرٌ خلف».

سلطة عبد العزيز بوتفليقة نسبية جداً، لكن النظام مكتفٍ كل الاكتفاء بهذا الرئيس شبه عديم الوجود، الذي يقوم محظوظاً بممارسة مهامه، وبخاصة أخيه (مستشاره سعيد بوتفليقة). ويتم التحكيم في ما يخص خلافته بين أهم أقطاب النظام، وهو لا يدور دائماً في جو من الهدوء والسكنينة، لكنه مطبوع بطابع التناسك، بحكم أن الحفاظ على هذا النظام هو حجر الزاوية في عملية التفاوض الجارحة بغض التوفيق بين مصالح متباعدة، ويعُد قائد دائرة الاستعلام والأمن، الجنرال الراسخ في منصبه محمد مدين («توفيق») من جهة، وقائد أركان الجيش، الجنرال أحمد قايد صالح من جهة أخرى، أبرز وجوه مجموعات المصالح الممتدة حول المؤسسة العسكرية، فالأخ المتألق في التناقض بين المقا

موازٌ وسلطة موازية

حياته سياسية مصطنعة لم تحدث إقالة عبد العزيز بلخادم من كل مناصبه الرسمية (وهو من أبناء «الجهاز» أو الأقلية البيروقراطية، ولكنه رجل باهت، ما لم يمنع من الدفع به طويلاً إلى مقدمة الساحة السياسية ليصبح، حتى يوم عزله، حامل أسرار عبد العزيز بوقافية واحد المرشحين المحتملين لخلافته) آية هزة في مشاعر الشعب، الذي يبدي لأهلاة تامة بالمشهد المعرض عليه، مشهد بيروقراطيين يحاولون ما استطاعوا لعب أدوار معارضين في مسرحية مفوضحة السياسياريو. فثلا، وعلى الرغم مما يراوّفها من تطبيل إعلامي، فلا صدى لاجتماعات تنسيقية المعارضة «المجازرة» لأن أهم رموزها يقتدّل لدى درجات الصدقية وأدنى أشكال الصلة بالمجتمع، وهم عاجزون عن تقديم أي مقترن لتنظيم الانتقال السياسي. حتى لو كان انتقالاً افتراضياً لا غير. كذلك ترتفع بالجدار نفسه من عدم

العنف الممارس عليه، التيارات المتطرفة التي تجوب أرجاء العالم الإسلامي. السلفية في أكثر تنواعاتها تزمتاً القت رجالها في البلاد، مستغلة حالة الانظام الشاملة. وبصورة فاعلة، يقوم أممٌ جهله، بترجيع صدى محروميين من مرجعيات ومرتكزات أخلاقية، بالخطاب المتشدد الأبوي الذي لا يُنفي تردد هذه القوات الدعوية ذات المشارب الوهابية والذي لا لوان فيه سوى البيض والأسود. ويحظى هؤلاء الدعاة، ما لم يعارضوا السلطة، بالقبول لدى مختلف الأجهزة البوليسية المكلفة بتطبيق المجتمع ومراقبته.

الجزئيات ورجال الأعمال

الحفاظ على النظام هو ما يشغل بال السلطة، ولا شيء سواه. فكل احتجاج، من مثل مبادرات حركة اليطالين أو النقابات المستقلة، تُخنق في المهد أو يُطيش بما

أجيال من كردیات لا تعرفهن الكامیرات..

نحتفي بالحياة وبالفرح .. وكلما ازداد الوضع قتامة، نزيداً ليس عناداً آخر من قبيل تسجيل موقف، بل كقناعة عميقة لدينا بأن الحياة هي حق الإنسان الأول، كما تقول الأديان السماوية والمعتقدات كافة، وكل الفلسفات. وأن على الحياة أن تكون حلوة وكريمة. ومن دون ذلك فلا قيمة لشيء: لا للأفكار ولا الإيمان ولا الثقاقة ولا التطهور. خذوا ذلك من الزاوية التي تريدون، تجدونه صحيحاً، وتجدون أن تقضيه أو غيابه هو المشكلة. فلنا في «السفير العربي» إننا ندرك حجم الخراب الذي يحيط بمجتمعاتنا، وأن مهمتنا هي البحث وسط الخراب عما ليس خراباً والتمسك به وإبرازه. وأرددنا ان ثبت وجود ما ليس خراباً، والفائدة من التمسك به وإبرازه. **وَلَا أطبق الخراب وانتهى الرجاء ...** وفيما تستبد الدماء بأمتنا حتى تقاد تفرقها، وإهراقها بات ليس غزيراً فحسب بل يسيراً مألهوفاً، **تُقدم عليه جهات محلية وخارجية، نذهب نحن إلى كشف ذلك** البؤس وأسبابه بدون محاباة لأحد، ومع العلم بالتعقيد الهائل في المشهد الذي لا يصلح اختزاله إلى أبيض وأسود، ولا مقاربته بسذاجة. نحن ضد داعش، ضد لأنظمة المستبدة (كلها)، ضد الضربات الأمريكية، ضد الكولونيالية القديمة والجديدة، ضد إسرائيل.. طهرانيون؟ **أبداً!** بل متمسكون بصورة المستقبل كما سيكون، بلا مساومات. اقرأوا في هذا العدد النصوص العديدة المميزة، المكتوبة بأقلام مستلة من قلوب وعقول النساء وتحاربهن.. تدركون مبلغ طموحنا، ومقاؤمنا!

13 مليار دولار هي قيمة العجز المالي الذي وصلت إليه ليبيا خلال 9 أشهر من العام 2014، بعد أن بلغ الإنفاق 32.6 مليار دولار في حين بلغت إيرادات النفط حتى نهاية أيلول / سبتمبر 9.5 مليارات دولار، بحسب ما صرح البنك المركزي الليبي الذي يعتزم طرح أدون خزانة لسد عجز الموازنة.

العربي
السفير

فِصْبُرَة

رهانات الانتخابات التشريعية في تونس



(تصوير: مليحة مسلماني - تونس)

رساء قواعد إدارة الشأن العام بين مختلف الأطراف السياسية، بل فرصة حقيقة لإعادة الاعتبار للسياسة، خصوصاً أن التقديرات بارتفاع نسبة العزوّف عن التصويت قد تشكّل امتحاناً حقيقياً لكل الطبقة السياسية.

لصعودهم بعد سقوطها، ولكنّه خصوصاً في تبخيّس السياسة بما هي استفباء في الخيارات الكبيرة المطروحة اليوم في تونس، وجسم في الصراعات الاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن إعادة الاعتبار للافتّات والجهات المهمشة. تبخيّس السياسة والتعالي عليها رفضاً للاحتكاك إلى الشعب، مصدر السيادة في الديموقراطية التمثيلية. حكم التكتنفرات في تعلّم عن السياسة ودعوة إلى الحكم بدون الشعب، التوافق على حكومة وحدة وطنية في المرحلة التي ستلي الالتحان عن التأثير، لكنّه في هذه خطأمة على طلاق

لتجاوز انقسامات الطبقة السياسية وعجزها عن التوافق. ينظر هؤلاء للتكنوقراط على أساس أنهم يمثلون الكفاءة والجihad والابتعاد عن الحسابات الحزبية، معتبرين أن المواطن العادي ضاق ذرعاً بالصراعات السياسية، وأنه يبحث عن حلول لمشاكله المعيشية، وأن هذه الحلول هي تقنية بالأساس مرتبطة بالقدرة على التنفيذ واتخاذ القرار المناسب، وهذا ما لا يملكه السياسيون. خطورة هذا الخطاب لا تمنى فقط في تمجيد التكنوقراط، من جعلوا الجihad والصمت مقدمة المقهى والانتقامية، حيث الدوافع، مقدمة

وأرجو أن يكون في روايتي ملخصاً يوضح طرقه
قطع الطريق على الصفقات الثنائية بين طرف
النقطاب، والتي تمرّ عادة عبر التضحية بمطالب
المرحلة، خصوصاً أن المرحلة القبلية مؤهلة لأن تكون فترات
ج فيها الملفات الكبرى كالعدلة الانتقاليّة، والإصلاحات
الصادية والجمبائيّة، وانتخاب السلطات المحليّة التي
تضيّ إعادة صياغة النظام السياسي ونمط التنمية
عمرقة تونس منذ استقلالها.

يتوجه أكثر من خمسة ملايين ناخب تونسي يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر الجارى إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في مجلس نواب الشعب. ولئن كانت هذه الانتخابات وليدة توافق أفضى إليه الحوار الوطنى للخروج من الأزمة السياسية التي أعقبت اغتيال النائب بالجسر التأسيسي محمد البراهimi في تموز/يوليو 2013، فإنها تندرج في سياق سياسى عام يتنسم باحتدام الاستقطاب الثنائى بين حركة النهضة الإسلامية، وحركة «نداء تونس» التي أعادت تجميع

اجزاء واسعة من شبكات النظام القديم. والاستقطاب الذي تشكل في الشارع مرشح لأن يترسخ في صناديق الاقتراع، مما سينعكس سلباً على التوافق الذي توصلت إليه مختلف الأحزاب السياسية. وتبعد مرحلة ما بعد الإعلان عن النتائج على قدر كبير من الأهمية لأنها ستُفضي حتماً إلى تقديم ميزان قوى قد يُذكي الصراع بين مختلف الأطراف واضعاً الانتقال الديمقراطي على المحك.

يمثل انعقاد الانتخابات قبل نهاية هذا العام آخر مراحل خارطة الطريق التي اتفق عليها الفرقاء السياسيون. إلا أن هذا التوافق يتسم بالعشاشة، خصوصاً أنه لم يبيت بالآليات والقواعد التي ستدّار على أساسها المرحلة الانتقالية القبلية، مكتفياً بالتعجيل بإنتهاء المرحلة السابقة. والواقع أن التوافق كان نتيجة لعجز مختلف الأطراف عن حسم صراع دارت راهة في الشارع بين حركة النهضة المتمسكة بالشرعية الانتخابية وعارضيها الذين سعوا لنفس المسار الانتقالي من خلال المطالبة بـإسقاط المجلس الوطني التأسيسي. ولم تعد حركة النهضة قادرة على مواصلة حكم البلد في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والأمني وتراجع دعم المؤسسات المالية العالمية المطالبة بضمان حد أدنى من الاستقرار السياسي، بالإضافة طبعاً إلى تحول الوضع الإقليمي بعد الانقلاب في مصر. خوف النهضة من العزلة قابله عجز معارضيها عن إسقاطها في الشارع. «توازن الضعف» هذا جعل من التوافق على الاحتکام للصندوق حلاً يضمن للإسلاميين مواصلة تطبيق وجودهم كقوة سياسية مراعنة على حكم البلد، وللأحزاب المنبثقة عن النظام القديم إعادة إدماجهم في المشهد من خلال التخلّي عن قانون العزل السياسي.

ساهم انسحاب حركة النهضة من الحكم في خفض منسوب الاحتکام في البلد، وفتح لها المجال لإعادة تنظيم صفوفها والاستعداد لاستحقاق الانتخابات، خصوصاً أن دفاعها عن عقد الانتخابات التشريعية قبل الرئاسية والتزامها بعدم تقديم مرشح من صفوفها لهذه الأخيرة قد جعلها في متأى عن سهام جزء هام من معارضيها، الذي راحوا يطمعون في دعمها لهم في الرئاسيات. في المقابل، تمثل هذه الانتخابات اختباراً هاماً للأحزاب الدستورية معرفة أوزانها في صناديق الاقتراع.

ذلك أن شبكات الحزب الحاكم السابق، التجمع الدستوري الديمقراطي، قد انفرط عقدها وتفرقت بين مستقييل من العمل السياسي أو باحث عن تموّع انتهازي في مختلف الأحزاب (بما فيها حركة النهضة الإسلامية) أو عاجز عن توحيد الحركة الدستورية التي قسمتها الولاءات الجهوّية والطموحات الشخصية لقادتها. تبدو حركة «نداء تونس» المدعومة من دوائر إسلامية كالأنف الالتفاتي على فقدانها في تقدّمها نحو

خريطة الطبقة الوسطى المصرية في التعليم

نصف مليون طالب يمثلون الشريحة الأعلى من الطبقة الوسطى.
٧. ملخص طالب

ارتفاعت أعداد هذه المدارس لتصل هذا العام إلى حوالي 300 مدرسة دولية طبقاً لأرقام «جمعية أصحاب المدارس الخاصة»، مع ارتفاع في اقساطها وصل إلى حوالي 6 الآف دولار للشهادات الانجليزية والأميركية. كما زاد عدد طلبها عن 700 ألف طالب من إجمالي 2 مليون طالب مسجلين بالمدارس الخاصة. وإذا أضفنا إلى ذلك الرقم حوالي 800 مدرسة «حكومية لغات» يش왕ها الثلاثة، وبمتوسط 4 الآف طالب طبقاً لرقم مسؤولة التعليم التجربى، يصبح إجمالي العدد أكثر من 3 ملايين طالب.. بجانب المدارس الخاصة المؤممة في عهد الناصر وعددها 40 مدرسة، ومئات المدارس المسيحية الخاصة. وبذلك تصبيع خريطة الطبقة الوسطى الآن تدور حول رقم 7 ملايين تلميذ، أي حوالي ما يقرب من 35 في المئة من إجمالي عدد الطلاب البالغ حوالي 17 مليون طالب. كما تتميز خريطة الطبقة الوسطى في التعليم بانقسامها من الداخل إلى شرائح العليا وتبلغ أكثر قليلاً من مليون طالب وفي الوسط هناك حوالي 3 ملايين طالب، أما الطبقة المتوسطة الدنيا فيها كذلك حوالي 3 ملايين طالب. ولم تتحدث بعد أو نشير إلى التعليم الخاص الأزهري والذي طبق أيضاً مع وصول الليبرالية الجديدة إلى الحكم...
نستنتج من ذلك أن أكثر من نصف طلاب مصر يدفعون نفقات تعليمهم. والنصف الآخر في المدارس المجانية يدفع التكالفة أيضاً من خلال الدروس الخصوصية التي أصبحت شبيه إيجارية للجميع. أما الـ 32 في المئة (من مجمل السكان، وهم الفقراء)، فينتسبون خارج المدارس منذ المرحلة الابتدائية. ويتم كل ذلك على الرغم من وجود النص عن مجانية التعليم بالأسس تموز ٢٠١٣، وبدأت القبة: إنما

سیمین

الدارس الحكومية الخاصة (يطلق عليها «التجريبي») أكثر من 100 درسة تضم أكثر من نصف مليون طالب. ثم حدث تطور هام آخر، حديثاً عقب حرب الخليج الأولى، حيث تم توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لافتتاح أول مدرسة دولية أمريكية في القاهرة، ليصبح لدينا مع بداية التسعينيات ثلاثة نماذج تعليمية لأنبناء الطبقة الوسطى: «الخاص عربي» نسبتهم فيها لا تقلّ عن 50 في المئة من شريحة طلاب المدارس الخاصة، إجمالي عددهم يصل إلى مليون ونصف تلميذ، بنسبة تقترب من 12 في إثنة من عدد الطلاب الإجمالي في البلاد، «الخاص لغات» و«الحكومي لغات» (40 في المئة)، وحوالي 9 في المئة يدرسون «المناهج الأجنبية» بالكامل، هم حوالي مليون آخر من إجمالي أعداد الطلبة.

لوحة فسيفسائية

التحول الأكبر في خريطة التعليم المصري بدأ منذ العام 2004، مع ظهور الرسمي لجمال مبارك ومجموعته، فكانت أولى قراراتهم هي «اعتراف بدنبي مستوى» المدارس الحكومية للغات بمصروفات» (وليس التعليم المجاني!!)، ولذلك أنشأوا «مدارس المستقبل» على اسم جمعية جمال مبارك، وهي مدارس لغات حكومية أيضاً ولكن بمصروفات أعلى بكثير. ولا لم تنجح التجربة بعد عامين من التطبيق، تركوها وأنشأوا المدارس الحكومية المتميزة للغات «بأقساط تجاوزت 500 دولار سنوياً». لما لم تنجح كل هذه التجارب، تم التحول النهائي العام 2009 إلى إنشاء لحكومة مدارس تدرس بالإنجليزية المنهج الانجليزية وليس الوطنية. خمس مدارس حكومية في المحافظات اقساطها بين 1300 - 2000 دولار سنوياً. وكانت الحاجة بأن الطبقة الوسطى لا تستطيع توفير التعليم «الأجنبي الكامل لأنبنائها، ولا بد من توفير الدعم لهم، ولكن هذه المرة الابتعاد تماماً عن التعليم الوطني. وكان القطاع الخاص قد سبق وحوال لاقساط المدارس الكبيرة إلى التعليم الأجنبي شكلاً ومضمونة، ووصلت بـ نهاية عصر مبارك تشمل حوالي 260 مدرسة دولية تضم أكثر من

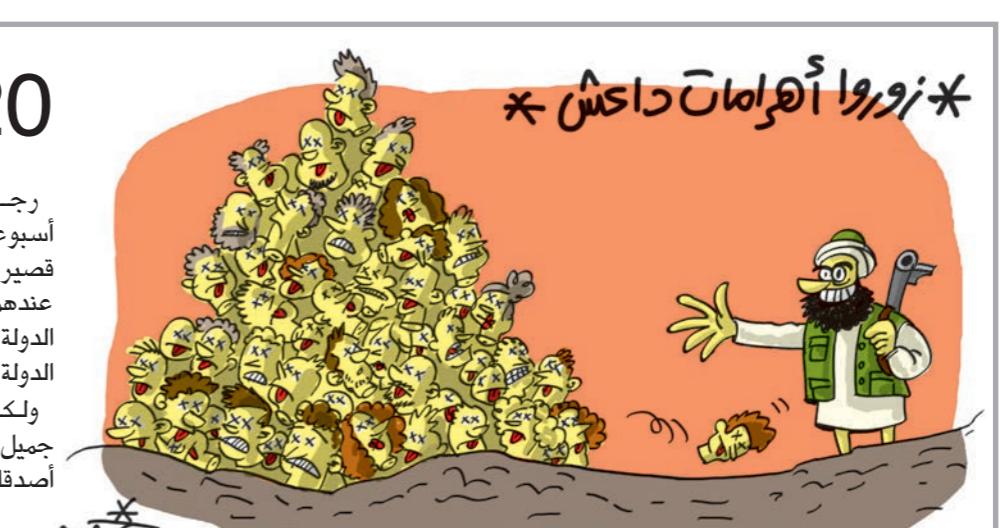
الانقسام. لم هو تحليل وربط هذه المقدمات ، سياسة الانفتاح الاقتصادي في ما يلي عدد من المدارس الحكومية الموسطى، مثل مصر الجديدة ووسم حكومية. وكانت الحاجة تلبية احتياجات وتوفير المناخ للشركات العالمية. وبعد قليلة، ثم تضاعفت أعدادها بنهائية انتشار المدارس العامة. وبهذا وضعت أول جيئة، وببدأ ما يمكن تسميته خصائص، حينما وجد القطاع الخاص هذا دارسه إلى التدريس باللغات الأخرى لأول مرة الشهادة الانجليزية إلى من أبناء المسؤولين الكبار وأبناء العائلة الانفتاح الاقتصادي. كما استطاع زر الموافقة على قبول هؤلاء الطلاب فقط في الجامعة الأمريكية. ومن المفترض أن يهيي مصر السادات ومبارك. انخرت السياسات نفسها في السنوات من التوسيع في تحويل المدارس إلى مدارس، في ظل عدم توفير المواريثات المالية الحكومية المجاني. ثم فوجيء بحقيقة الحكومة على اقتراح وزير التعليم بـ «السلف التعليمي» بحسب ذلك إلى زيادة الضغط على الطيبين بمهم بعض هفات (القسطاوى)، سوء الم

هل ما زالت الطبقة الوسطى في مصر موجودة أم أنها تأكلت؟ هذا السؤال يشغل ليس المتخصصين أو المهتمين بالثقافة فحسب، بل المواطن العادي منذ «ثورة 25 يناير»، على اعتبار أنها ثورة شباب الطبقة الوسطى ذوي التعليم الجيد في المدارس الخاصة.

التعليم أم الطبقة أولاً؟

الطبقة الوسطى في مصر موجودة ولكنها مفككة ومتآكلة. قد ترجع بداية الانهيار إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين، مع سياسات الانفتاح الاقتصادي التي قررها السادات. وتعزز ذلك في أوائل التسعينيات بدخول الاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى حيز التنفيذ، ثم يتولى الليبرالية الجديدة حكم الاقتصاد المصري في أوائل الألفية الحالية. وهو ما نتج عنه انحدار فئات من الطبقة الوسطى إلى فئة الفقرا، الذين وصلت نسبتهم طبقاً للإحصاء الأخير إلى ما يقرب من 32 في المائة من إجمالي عدد السكان.

وعلى كثرة الدراسات التي تخص الطبقة الوسطى بأحوالها الثقافية والاقتصادية، فإن هناك ندرة بما يخص التعليم وأنماط التعلم داخلها وأنواعه وعدد طلبها وتصنيفهم وعدد مدارسهم.. مع الأخذ بالاعتبار أن الفرضية الرئيسية في تشكيل وتعريف الطبقة الوسطى هي أنها تكونت مع بداية التعليم المدني الحديث الذي يؤرخ له بحکم محمد علي قبل مئتي عام. استمرت مجانية التعليم لأكثر من 80 عاماً حتى جاء الاحتلال الإنجليزي عن نهاية القرن التاسع عشر وقصارها على الكتاتيب والمدارس الأولية. وحدثت زيادة طفيفة في شريحة الطبقة الوسطى مع افتتاح الجامعة المصرية بالأكتاب الشعبي. ولكن الطفرة الحقيقة لم تحدث إلا في عهد عبد الناصر، بفضل تعليم التعليم المجاني الجيد للجميع، حيث أصبحت المدرسة الحكومية هي الأساس على الرغم من وجود التعليم الخاص الذي أنشأه الاحتلال الإنجليزي والذي ظلت نسبته ضئيلة لا تتجاوز 4 في المائة في مرحلة التعليم قبل الجامعي، وتendum نهائياً في هذا، باستثناء الجامعة الأميركية بالقاهرة، التي كان ينظر إليها على أنها أقل مكانة علمية متقدمة في الأغتنى ذوى الملايين الضيقون.



(نص نائب الطوخى ورسم أحمد مخلوف)

